تقرير شامل حول الندوة العلمية: الاستثمار والبيئة التنافسية الدولية: تحديات تعزيز الاستثمار الخارجي بالمغرب

❖ الإطار العام والتنظيمي للندوة

نظمت كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة محمد الأول – وجدة، بشراكة مع المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير، ومركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ومركز المنارة للدراسات والأبحاث بالدار البيضاء، يومي 16 و 17 ماي 2025 ندوة علمية وطنية تحت عنوان **"الاستثمار والبيئة التنافسية الدولية: تحديات تعزيز الاستثمار الخارجي بالمغرب"**، وذلك في سياق ما يعرفه العالم من تحولات اقتصادية وجيوسياسية عميقة فرضت إعادة النظر في منطق الاستثمار العالمي، وأبرزت الحاجة إلى إعادة تموقع الاقتصادات الصاعدة، وفي طليعتها الاقتصاد المغربي.

افتتحت الندوة بكلمات ترحيبية للسيد عميد الكلية ادريس ادريوشي الذي كان له الدور المحوري في توفير الظروف التنظيمية واللوجستية لإنجاح اللقاء. كما تم توجيه الشكر للسادة رئيس جامعة محمد الأول بوجدة وكذا مديري المؤسسات الشريكة على مساهماتهم القيمة، وللجنة التنسيق، وخاصة الأستاذين الجليلين ذ. جداييني طارق و ذ. عادل مثابر إسلامي على جهودهما المخلصة في إخراج هذه الندوة على حيز الوجود.

وقد عرفت الندوة مشاركة واسعة ومتميزة لمجموعة من الأساتذة الباحثين والخبراء والمهنيين في مجال الاقتصاد والاستثمار من داخل المغرب وخارجه، إضافة إلى حضور ممثلي مؤسسات أكاديمية وشركاء في مجال البحث العلمي.

كما تميزت أشغال هذا اللقاء العلمي بتنظيم محكم وانضباط تام، جرت في أجواء إيجابية ومسؤولة تعكس روح الانفتاح والتعاون بين مختلف الفاعلين الأكاديميين والمؤسساتيين.

❖ محاور الندوة:

- التغيرات الجيوسياسية وإعادة تشكيل النظام التجاري العالمي؛
- التحول الرقمي والثورة التكنولوجية فرصة أم تحد؟
- التحديات البيئية والتنمية المستدامة في الاقتصاد المغربي،
- التكتلات الاقتصادية والسياسات الحمائية التوجهات العالمية وتداعياتها؛
- موقع المغرب ضمن الاقتصادات الناشئة الفرص والتحديات
- إصلاح المنظومة القانونية لدعم الاقتصاد الوطني في ظل التحولات العالمية؛
- الرؤية الاستراتيجية للمغرب تعزيز دوره كمركز إقليمي للتجارة والاستثمار.

Scanné avec CamScanner

❖ أهم التوصيات والمخرجات:

أسفرت مداولات الندوة عن مجموعة من التوصيات التي يمكن إجمالها كما يلي:

1. ضرورة تعزيز ثقة المستثمر الأجنبي عبر تبسيط المساطر الإدارية وضمان استقرار المنظومة القانونية؛
2. تسريع وتيرة الإصلاحات ذات الطابع البنيوي، وخاصة ما يتعلق بالرقمنة، والانتقال الطاقي، وتطوير البنية التحتية؛
3. بلورة استراتيجية وطنية شاملة لجذب الاستثمارات الخارجية تقوم على استباق التحولات الدولية ومواكبتها. وتعزيز حكامة الاستثمار على المستوى الجهوي، من خلال تقوية قدرات الفاعلين الترابيين، وضمان التنسيق بين المركز والجهات؛
4. دعم آليات نقل المعرفة والخبرة بين الجامعات والمقاولات من خلال برامج الابتكار والشراكات العلمية.

وفي الأخير يمكن القول بأن الندوة العلمية عرفت الندوة تفاعلا علميا رفيع المستوى بين المتدخلين والحضور، وتميزت بالمداخلات المتنوعة والغنية التي عكست عمق الاهتمام بقضايا الاستثمار والاقتصاد التنافسي، حيث ساهم الحضور الأكاديمي المتعدد الاختصاصات والتجارب في فتح نقاشات معمقة حول السياسات العمومية وآفاق التجديد الاقتصادي.

إن تنظيم هذه الندوة في كلية الحقوق بوجدة يبين على الدور الريادي للجامعة المغربية في مواكبة قضايا الاقتصاد والتنمية، وعلى أهمية ربط البحث العلمي بالرهانات الاستراتيجية الوطنية، وفي خلق جسور حقيقية بين مختلف الفاعلين لضمان بيئة استثمارية قوية، عادلة، ومستدامة.

❖ آفاق ما بعد الندوة

أكدت اللجنة المنظمة أنها بصدد إعداد كتاب جماعي محكم يتضمن أبرز مداخلات الندوة، وسيتم نشره ضمن مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، قصد تعميم الفائدة العلمية، وضمان تفعيل مخرجات هذه الندوة على المستويين الوطني والدولي.

تقرير: ذ. عبد الحكيم بن سوسان

طالب باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- جامعة محمد الأول - وجدة

Scanné avec CamScanner